

مؤشر مدركات الفساد



Nazaha نزاهـــة

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

مؤشر مدركات الفساد

2022

الفهرس

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	تمهيد	5
2	مقدمة	6
3	مؤشر مدركات الفساد	7
4	المنهجية	10
5	إيجابيات وسلبيات المؤشر	12
6	نتائج مؤشر مدركات الفساد عام 2021	14
7	تحسين أداء دولة الكويت	17
8	الخاتمة	22
9	المراجع	23

تمهيد

تهدف الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) لارساء مبدأ الشفافية والنزاهة وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها وتعزيز سيادة القانون، وتشكل التوعية وتثقيف المجتمع بهذه الأهداف والمفاهيم أهمية خاصة لتكوين بيئة حاضنة للنزاهة ضد الفساد، وتسهم كذلك في مشاركة المجتمع في تلك الجهود.

وتمثل المؤشرات الدولية وأدلتها أحد المعايير التي تسهم في تقييم وقياس نمو أو انخفاض الاقتصادات الوطنية والبرامج الإنمائية في المجتمعات، وهي تصدر بصورة منتظمة وبمواعيد محددة من مؤسسات دولية أو منظمات حكومية ومجتمع مدني، وجامعات أكاديمية ومراكز بحثية متخصصة، تُعنى بقياس ومراقبة مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والخدمية والتقنية والاجتماعية، وما تحمله تلك الأدلة من مؤشرات ونتائج تساعد متخذي القرار والدول على توجيه برامج الإدارة والقيادة، ما يتطلبه أخذ هذه النتائج على قدر من المسئولية والعناية لتحسين مستوى أدائها على المدى البعيد.

ومن تلك الأدلة مؤشر قياس مدركات الفساد CPI، لذلك أعدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) هذا الإصدار بهدف تعريف الجمهور بدور المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وبيان آلية عمل هذا المؤشر في حسابه وتصنيفه للدول من خلال مجموعة من المصادر المعتمدة.

كما يبين معايير قياس المؤشر لمدركات المجتمع ومؤسساته نحو الفساد، وأوجه الفساد والتشريعات التي يقيسها، كما يستعرض نتائجه وموقع دولة الكويت في هذا المؤشر.

آملين أن تساهم هذه المادة في إثراء البيئة الفكرية، وتعزيز القدرات العلمية لدى الباحثين أو المهتمين في ذات المجال، ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول المؤشر ودوره في مكافحة الفساد وتحقيق الأهداف الإنمائية بالدولة.

مُقدمة

تهتم المنظمات الدولية بإصدار مؤشرات سنوية تقيس من خلالها تطور أداء الدول في جوانب اقتصادية واجتماعية وتنموية مختلفة؛ مثل مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره منتدى الاقتصاد الدولي، ومؤشر أداء اللوجستية الذي يصدره البنك الدولي، ومؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

وتكتسب هذه المؤشرات الدولية أهمية قصوى لعدة أسباب، أبرزها:

- تأثير تلك المؤشرات على سمعة الدولة، خاصة بالنسبة للمُستثمرين والزائرين وحتى سكان الدولة نفسها.
- فوائد تلك المؤشرات في تشخيص مواطن التحسين التي تحتاجها الدولة.
- أهمية تلك المؤشرات كأحد المُدخلات الرئيسية في رسم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وتحديد المشاريع والمُبادرات المطلوبة.
- أهمية تلك المؤشرات في رصد تحسن أداء الدولة وتقييم فعالية مُبادراتها ومشاريعها.

لذلك أولت دولة الكويت – ودول العالم قاطبة – اهتماماً كبيراً بمؤشر مدركات الفساد، الذي يُعتبر الأهم في مجال قياس أداء الدول في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

مؤشر مدركات الفساد

يصدر مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index - CPI) عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International - TI)، وهي منظمة غير حكومية مركزها برلين – ألمانيا ورسالة المنظمة وهي: «وقف الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع».

يصدر مؤشر مدركات الفساد (المؤشر) في شهر يناير من كل عام، وكان أول إصدار له عام 1995، وأحدث إصدار للعام 2021.

تُستخدم نتيجة المؤشر على مقياس مئوي في ترتيب دول العالم[1]، فعلى سبيل المثال، حصول الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا في إصدار 2021 على درجة 88% جعلها تتبوأ المرتبة الأولى من أصل 180 دولة، بينما حصول جنوب السودان على درجة 11% جعلها تتبوأ المرتبة 180.

معايير قياس المؤشر

من المُهم التأكيد على أن المؤشر يقيس فقط الفساد في القطاع العام بشقيه الإداري والمالي، ولا يقيس الفساد في القطاع الخاص. كما تجدر الإشارة إلى قياس المؤشر لكافة جهود الدولة في مجالات عدة مما يعكس المسئولية المشتركة و العمل الجماعي إن اختل في مكان كان له أثر على النتيجة العامة للدولة، وهو يقيس أوجه فساد محددة هي:

1. الرشوة.
2. استخدام المسئولين مناصبهم العامة لأغراض خاصة.
3. البيروقراطية الزائدة التي تزيد من فرص الفساد.
4. فعالية الأحكام القضائية بحق المسئولين الفاسدين.
5. الحماية القانونية للمُبلغين.
6. تحويل المال بشكل غير قانوني لأفراد أو جماعات أو مؤسسات.
7. قدرة الحكومة على احتواء الفساد في القطاع العام.

---

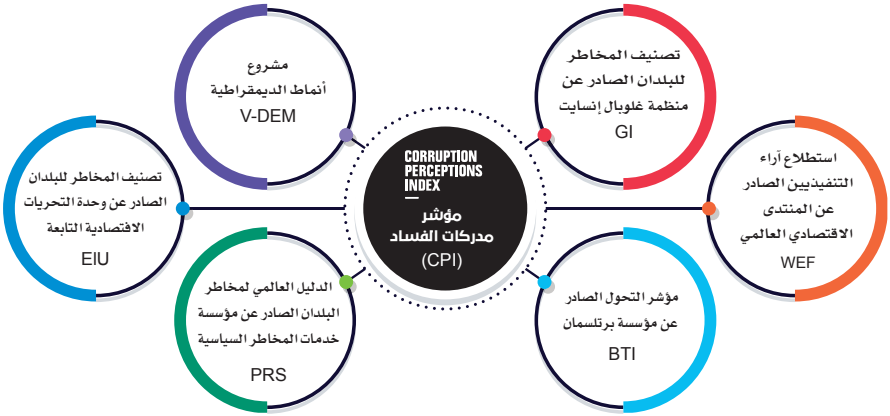
(1) المقياس المئوي (0 = أعلى درجة فساد، 100 = أعلى درجة خلو من الفساد)، وترتيب الدول (1 = أفضل مركز، 180 = أسوأ مركز).

8. اعتماد المُحاباة والمحسوبية في التعيينات.
9. كفاية قوانين الإفصاح المالي ومنع تعارض المصالح.
10. سيطرة مصالح فئة صغيرة على الدولة.
11. إتاحة المعلومات حول الشأن العام للمجتمع المدني.

بينما لا يقيس المؤشر أوجه فساد أخرى، هي:

1. مُدركات المواطنين أو تجربتهم مع الفساد.
2. الاحتيال الضريبي.
3. القوانين المالية غير المشروعة.
4. مُمكني الفساد (المحامين، المحاسبين، المُستشارين الماليين، إلخ.)
5. غسل الأموال.
6. الفساد في القطاع الخاص.
7. الاقتصادات والأسواق غير الرسمية.

يُصنّف مؤشر مدركات الفساد على أنه مُركب، لأنه يتكون من عدة مؤشرات فرعية، كل منها يصدر عن مؤسسة عالمية متخصصة، تجارية وغير تجارية، يبلغ عددها (13) مصدر. ولكي يتم تصنيف أي دولة لا بُد أن يكون لها نتائج لثلاثة مصادر على الأقل. وبالنسبة لدولة الكويت، تعتمد درجتها على ستة مصادر كما هو مُبين في الشكل رقم (1).



الشكل (1): مصادر حساب درجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد.

ولقد قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بإجراء دراسة تفصيلية حول المصادر الستة واقتراح أنشطة من شأنها تحسين أداء دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد .

كما أن مصدر بيانات المؤشرات الفرعية في مؤشر مدركات الفساد تمثل استطلاعات رأي التنفيذيين في الشركات أو آراء خبراء دوليين. لذلك يتم استخدام مصطلح «مُدركات»، للإشارة إلى أن بيانات المؤشر هي وجهات نظر أو انطباعات، وليس بيانات صلبة، أو فعلية يتم حصرها أو قياسها من مصادر محددة وبشكل محدد..

المنهجية

منذ إطلاق المؤشر عام 1995 أجريت عليه تعديلات وتنقيحات عديدة، شملت المصادر المستخدمة والمنهجية المعتمدة. وفي عام 2013 أجريت على المؤشر تعديلات جوهرية من أجل مقارنة الأداء عبر الزمن، الأمر الذي لم يكن مستطاعاً من قبل، أية مُقارنات في تطور الأداء لنفس الدولة أو بين الدول يجب أن تبدأ من إصدار العام 2012 للمؤشر.

تتكون نتيجة المؤشر من أربع خطوات، هي: اختيار مصادر البيانات، وتوحيد مصادر البيانات، واحتساب درجة المؤشر، وحساب هامش الثقة.

اختيار مصادر البيانات

يستند مؤشر مدركات الفساد على (13) مصدراً (جهات مزودة) للبيانات تعكس تقييم المسئولين التنفيذيين والخبراء لأوجه فساد محددة في القطاع العام. ولقد تم اختيار هذه المصادر اعتماداً على المعايير التالية:

1. المنهجية الموثوقة والسمعة المؤسساتية للمصدر.
2. توحيد المفاهيم الواردة في البيانات من خلال ربط أوجه أو آليات الفساد بشكل مُباشر مع مؤشر مدركات الفساد.
3. تعديل مقاييس المصادر لتكييفها مع المقياس المئوي المعتمد في مؤشر مُدركات الفساد، وفي هذا الصدد، يُشترط أن يكون لمقياس المصدر أربع نقاط على الأقل لكي يتم تكييفه.
4. قابلية بيانات المصادر للمقارنة بين عدد واسع من الدول.
5. ثبات جوانب الفساد التي يقيسها كل مصدر لتوفير البيانات المطلوبة عبر الزمن.

توحيد مصادر البيانات

يتم توحيد بيانات كل مصادر مؤشر مدركات الفساد بتحويلها إلى مقياس للدرجات من (0) إلى (100)، حيث تُمثل (0) أعلى مستوى من الفساد المُدرك و (100) أقل مستوى من الفساد المُدرك. وحيث أن بعض مقاييس المصادر ليست في نفس اتجاه مقياس مؤشر مدركات الفساد، حيث الدرجات الدنيا تُمثل أدنى مستوى للفساد المُدرك، لذلك وجب قلب درجاتها بضرب كل منها بـ (−1). بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد لدولة الكويت، هناك مصدرين يتم قلب درجاتهما هما: مؤشر التنوع الديمقراطي ومؤشر خدمة مخاطر الدول.

احتساب درجة المؤشر

يتم احتساب درجة مؤشر مدركات الفساد كمتوسط حسابي بسيط لجميع درجات المصادر المُتاحة لذلك البلد؛ فعلى سبيل المثال، بالنسبة لدرجة دولة الكويت في عام 2021 فهي عبارة عن متوسط درجاتها في المؤشرات الفرعية الستة (الجدول رقم 1).

الجدول (1): حساب درجة دولة الكويت في إصدار المؤشر عام 2021

المصدر (المؤشر الفرعي)	(%)
استطلاع رأي التنفيذيين (WEF)	53
مؤشر التحول (BTI)	45
الدليل العالمي لمخاطر البلدان (PRS)	41
تصنيف المخاطر للبلدان (GI)	37
تصنيف المخاطر (EIU)	35
مشروع أنماط الديمقراطية (V-DEM)	45
مؤشر مدركات الفساد (CPI)	43 [1]

(1) الدرجة = (53+45+35+37+41+45) ÷ 6 = 256 ÷ 6 = 42.67 « 43

حساب هامش الثقة

باستخدام هامش الثقة بنسبة 90% وبافتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المصادر، يُمكن حساب الحدين الأدنى والأعلى لدرجات الدول. بالنسبة لدرجة دولة الكويت في المؤشر عام 2021، الحدين الأدنى والأعلى هُما: 39.71 و46.29.

وباستخدام معادلة إحصائية، يتم احتساب فروق درجات الدول لتحديد إن كانت تلك الفروقات ذات دلالة إحصائية.

إيجابيات وسلبيات المؤشر

يُعتبر تصميم مؤشر مُدركات الفساد فريداً من نوعه بالمُقارنة مع المؤشرات الدولية الأخرى، فالجهة التي تصدره – منظمة الشفافية الدولية – هي ليست الجهة التي تقوم بجمع البيانات، فمصدر البيانات هو جهات دولية مختلفة، كل منها يقيس جانب أو أكثر من جوانب الفساد الذي حددته منظمة الشفافية الدولية. ولكل جهة نهج ومقياس يختلف عن باقي الجهات، ما جعل مؤشر مُدركات الفساد مُعقداً، لا يوجد حوله توافق في الأوساط العلمية، فللمؤشر إيجابيات وسلبيات نوجزها في الفقرات التالية.

من إيجابيات مؤشر مُدركات الفساد هو أنه يقيس مُدركات الفساد في جميع دول العالم تقريباً، وهو يستقي كما ذكرنا بياناته من ثلاثة عشر مصدراً دولياً رصيناً، وهو يحظى بأعلى شعبية وقبول، وتعتمد عليه كبريات المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية في تقييمات الدول في مجال الفساد.

رغم ذلك، هُناك بعض التحفظات على المؤشر، أبرزها ما يلي:

- لا يقيس المؤشر الفساد نفسه، بل المُدرك منه، لذلك في الكثير من الأحيان تأتي النتائج لصالح دول لا تراعي الحريات العامة، وصحافتها

وإعلامها غير حُر. كما أن هذه الطبيعة للمؤشر تجعله ينحاز للدول التي تسهب في الصرف على الدعايات في الإعلام الغربي.

- لا يتمتع المؤشر بالشفافية المطلوبة لمعرفة كيفية حساب المؤشرات الفرعية المكونة له، فبعض الجهات التي تصدر تلك المؤشرات لا تكشف عن بياناتها ومنهجياتها، والبعض الآخر - التجاري - يشترط شراء البيانات أو التعاقد الاستشاري معه.
- لا يسمح تصميم المؤشر معرفة مصدر الخلل في أداء الدولة وبالتالي يتسنى إصلاحه، كما هو الحال في معظم المؤشرات الدولية، مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمي.
- البيانات التي تستند إليها المؤشرات الفرعية هي لأحداث وقعت في عامين ماضيين أو ثلاثة من تاريخ إصدار المؤشر، ما يجعل مؤشر مدركات الفساد مُتأخراً في ملاحظة أي مُبادرات إصلاحية يتم اتخاذها إلا بعد عامين أو ثلاثة في المستقبل.

وبخلاف المؤشرات الدولية، فإن منظمة الشفافية الدولية التي تصدر مؤشر مدركات الفساد ليست الجهة التي تقوم بالقياس والتحليل، فدورها يقتصر على تسلم النتائج من مصادر دولية، ثم حساب متوسط تلك النتائج.

ولذلك تتسم تعليقات وتوصيات المنظمة بالعمومية التي لا يمكن اسقاطها على دولة بعينها، حيث نكتفي باستنباط علاقات سببية بين نتائج المؤشر على مستوى العالم والمناطق من ناحية، وأحداث كبرى وقعت كوباء (كوفيد- 19).

نتائج مؤشر مدركات الفساد عام 2021

في أحدث إصدار للمؤشر عام 2021، كان المُعدل العام لدرجات 180 دولة هو 43% وأكثر من ثلثي الدول درجاتها أقل من 50%، ما يعكس صورة قاتمة عن حال الفساد في العالم وفق ماورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية. ويعرض الجدول رقم (2) درجات أول عشر دول.

الجدول (2): درجات أول عشر دول في إصدار المؤشر عام 2021

الترتيب	الدولة	(%)
1	الدنمارك، فنلندا، نيوزلندا	88
4	النرويج، سنغافورة، السويد	85
7	سويسرا	84
8	هولندا	82
9	لوكسمبورغ	81
10	ألمانيا	80

على مستوى الدول العربية، المُعدل العام لـ 21 دولة هو 34% [1]، وهو أقل من المعدل العالمي. يعرض الجدول رقم (3) ترتيب ودرجات الدول العربية.

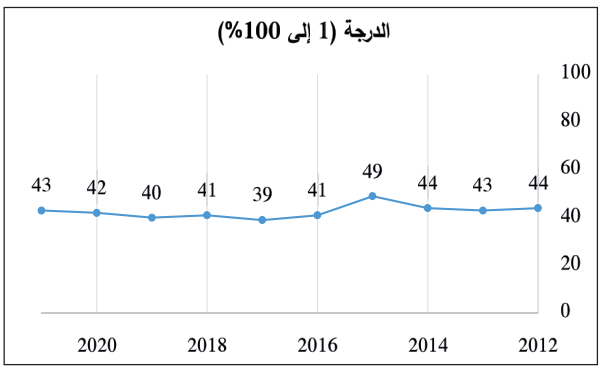
(1) لم يتم تصنيف فلسطين لأن عدد مصادرها أقل من 3.

الجدول (3): ترتيب ودرجات الدول العربية في إصدار المؤشر عام 2021

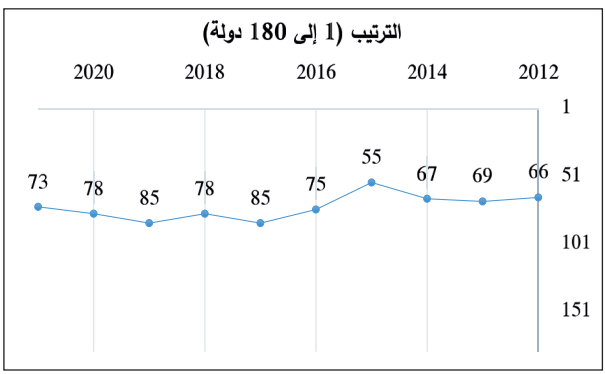
الترتيب دولياً	الترتيب عربياً	الدولة	الدرجة (%)
24	1	الإمارات	69
31	2	قطر	63
52	3	السعودية	53
56	4	عُمان	52
58	5	الأردن	49
70	6	تونس	44
73	7	الكويت	43
78	8	البحرين	42
87	9	المغرب	39
117	10	مصر	33
117	10	الجزائر	33
128	12	جيبوتي	30
140	13	موريتانيا	28
154	14	لبنان	24
157	15	العراق	23
164	16	جزر القمر	20
164	16	السودان	20
172	18	ليبيا	17
174	19	اليمن	16
178	20	الصومال	13
178	20	سوريا	13

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بلغ المُعدل العام 52%، ورغم أن هذا المُعدل هو أفضل من المُعدل العام لدول العالم والمُعدل العام للدول العربية، إلا أن الطموح أكبر من ذلك.

بالنسبة لدولة الكويت، فهي قد تبوأت المركز الخامس خليجياً والسابع عربياً في مؤشر مدركات الفساد عام 2021، وعكس ذلك تحسن أداءها في الدرجة والترتيب على مدى عامين متتاليين كما هو مُبين في الشكلين رقم (2) و (3). ويعتبر أداء دولة الكويت في عام 2021 هو الأفضل في الدرجة والترتيب منذ العام 2016.



الشكل (2): درجات دولة الكويت من العام 2012 إلى العام 2021



الشكل (3): ترتيب دولة الكويت من العام 2012 إلى العام 2021

تحسين أداء دولة الكويت

لقد أخذت دولة الكويت على عاتقها العديد من الخطوات لتحسين أداءها في مؤشر مُدركات الفساد، نتناول أبرزها في الفقرات التالية.

إنشاء الهيئة

في العام 2016 تم إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة). وللهيئة ثلاثة أدوار رئيسية، هي:

- تعزيز ثقافة الوقاية من الفساد.
- استقبال ومتابعة إقرارات الذمة المالية.
- استلام بلاغات جرائم الفساد ورصد شبهات الفساد في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون إنشاء الهيئة يوفر الحماية للمُبلغين والشهود عند الإبلاغ عن حالات الفساد.

إصدار استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

ما يُميز استراتيجية الكويت لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة (2019-2024) هو أنها أكدت على أن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة هي مسئولية مُجتمعية وليست مسئولية جهة بعينها، لذلك يتطلب تحقيق النجاح تظافر جهود جميع الجهات العامة والخاصة والأهلية، وهذا ما عكسته المحاور التي تضمنتها الاستراتيجية الأربعة (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع، الهيئات المتخصصة) والأولويات الثلاثة عشر الشكل رقم (4)[1].

(1) الهيئات المتخصصة هي تلك المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومن أهمها الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وديوان المُحاسبة، والأجهزة القضائية دون المساس باستقلاليتها.



الشكل (4): محاور وأولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024)

الميكنة والرقمنة

يعد التحول الرقمي أحد التوصيات لتحسين موقع الدولة على المؤشرات الدولية، حيث تنطوي استراتيجية رؤية الكويت للعام 2035 على التحول الرقمي من بين أهداف كثيرة حددتها الدولة لمواكبة عالم التحول الرقمي على كافة المستويات، وتوظيف امكاناتها لدعم الأعمال الرقمية بالإضافة إلى التقنيات التي تحسّن الانتاجية، والخدمات وتقليل فرص الفساد بين متلقي الخدمة ومقدمها مما يقلص فرص الفساد كالواسطة والرشوة إضافة إلى سرعة الإنجاز وتوفير مكاسب متنوعة بكلفة أقل وبوقت قصير، مع توفير منصات آمنة للإبلاغ عن شبهات جرائم الفساد.

قانون حق الاطلاع

صدور قانون حق الاطلاع على المعلومات رقم 12 لسنة 2020 الذي يدعم حرية الوصول للمعلومات والاطلاع عليها والحصول عليها كذلك وفق الضوابط القانونية في حدود احترام الخصوصية وعدم الإضرار بالمصلحة العامة، والتي جاءت كأحد متطلبات استكمال البيئة التشريعية التي تعني بتجريم الفساد وتعزيز التدابير الوقائية لمنعه، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مع تمكين الأفراد من الاطلاع على المعلومات يسهم في تعزيز الثقة والعلاقة بين المواطن والدولة على أسس النزاهة والشفافية وحقوق الإنسان المطلوبة لتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، مع الأخذ بعين الاعتبار متابعة تفعيل القانون وإثبات المصداقية وفاعلية التنفيذ من الجهات المعنية بتطبيقه، مع مراعاة إصدار القوانين المعززة

لمنع الفساد ومنها قانون منع تعارض المصالح، و تعديل بعض أحكام قانون الجزاء من أجل توسيع نطاق مسئولية الأشخاص الاعتبارية في مجال جرائم الفساد، وقانون تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وتفعيل مدونات السلوك الوظيفية التي تعزز مفاهيم النزاهة والشفافية وحماية المال العام في بيئات العمل وحوكمة إجراءاتها على النحو الأمثل.

إضافة مصادر قياس جديدة

عمدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد على ضوء متابعتها للمؤشرات الدولية وما يصدر عنها من نتائج على تحليل تلك النتائج والبيانات لتشخيص الأسباب ومعرفة السبل لتطويرها وحلها ومن ذلك فقد استحدثت إضافة مصادر كأوجه قياس لم يتم قياسها بالمؤشرات الستة المعتمدة في قياس مؤشر مدركات الفساد، ومنها إضافة مؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية «IMD»، والذي يعتمد في تصنيفاته على (4) محاور رئيسة تتضمن الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، والبنية التحتية، ويستخدم في منهجيته بشكل أساسي البيانات الإحصائية الوطنية للتوظيف والتجارة، كما يستخدم بشكل فرعي استطلاع آراء الرؤساء التنفيذيين للشركات تجاه الفساد والمخاوف البيئية ونوعية الحياة في كل بلد.

كما تم إضافة مصدر سيادة القانون من مؤسسة مشروع العدالة العالمية «WJP» والتي يقيس من خلاله سيادة القانون بدول العالم في إطار مشروع العدالة العالمية لسيادة القانون مكون من ثمانية عوامل أساسية وهي: صلاحيات السلطات الحكومية، غياب الفساد، شفافية الحكومة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن، إنفاذ اللوائح التنظيمية، والعدالة المدنية، إلى

المصادر الستة التي تقيم دولة الكويت، وذلك بهدف زيادة أوجه التشخيص لمواطن القصور وإيجاد فرص للتحسين والتطوير منها ما يعزز الجهود الإصلاحية في بناء بيئة خالية من الفساد والقصور المؤدي له.

تعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة العالمية

هناك علاقة قوية بين الحوكمة وتفشي الفساد، فكلما ارتفع مستوى الحوكمة بالدول قل الفساد، ولعل من أبرز المؤشرات لقياس هذه المؤشرات: فعالية الحكومة، وجودة الرقابة، وحكم القانون، والتحكم بالفساد عبر تفعيل حوكمة الإجراءات الإدارية ودراسة أنواع الفساد عبر البلاغات الواردة والقضايا المسجلة، وحصر خدمات الدولة الأكثر عرضة للفساد وقياس مخاطر الفساد بها، مع تطوير مؤشرات لقياس النزاهة الوطنية بمؤسسات الدولة.

الخاتمة

تبقى عملية تحسين موقع الدول بالمؤشر العام ليس الهدف الرئيسي وإنما الهدف الأسمى هو تعزيز بيئة النزاهة والشفافية ومنع الفساد والعمل على استخدام بيانات ونتائج المؤشرات الدولية كوسيلة لتشخيص الوضع العام ودراستها بشكل أعمق وأوسع، مع وجود منهجية لتقييم كل مصدر وتصميم اتجاه قياسه، وصولاً لوضع الحلول العملية وتوحيد الجهود الوطنية المشتركة الجادة في الإصلاح والتي ستنعكس تباعاً على هذا المؤشر وغيره من المؤشرات.

المراجع

1. الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية: transparency.org
2. استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024)
3. مؤشر مدركات الفساد –عام 2021 مذكرة منهجية فنية، منظمة الشفافية الدولية.
4. مؤشر مدركات الفساد 2021– الوصف التفصيلي للمصادر، منظمة الشفافية الدولية.
5. مؤشر مدركات الفساد 2021– نبذة مختصرة عن المنهجية، منظمة الشفافية الدولية.
6. التنمية في الكويت 2018 أ.د. طارق عبد المحسن الدويسان.
7. دراسة مصادر مؤشر مدركات الفساد، الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، دولة الكويت.
8. مقال بعنوان: وجهة نظر: نتيجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد تدعوا إلى التفاؤل. د. طارق عبدالمحسن الدويسان – جريدة الجريدة، 30 يناير 2022.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

118

@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw